



السيد الرئيس،

تود مؤسسة السلام، مع أميركيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، أن تؤكد على فشل الدول في التعامل مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

على سبيل المثال، تواصل حكومة البحرين رفضها المشاركة البناءة مع الإجراءات الخاصة. في يوليو 2015، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي قرارات معلناً فيها أن السلطات البحرينية قد اعتقلت بشكل تعسفي ثمانية أشخاص، وقاصر لم يكشف عن اسمه، ولكن حكومة البحرين لم تقم باتخاذ أي خطوة بناءً على المعلومات المقدمة لهم من قبل الفريق العامل، على الرغم من كون القرارات المتعلقة بالبحرين الأعلى عدداً في العالم من مجمل قرارات الفريق العامل.

علاوة على ذلك، تستمر الحكومة في سجن آخرين أعلنهم الفريق العامل كمعتقلين تعسفياً، بما في ذلك عبدالهادي الخواجه وعبدالجليل السنكيس وناجي فتيل. بالإضافة إلى الفريق العامل، أهملت حكومة البحرين الادعاءات التي قدمتها الإجراءات الخاصة في تقرير الاتصالات المشترك الأحدث الذي ذكرت فيه تفاصيل عن الاعتقال التعسفي وسوء معاملة 39 قاصراً، وقد حرم مسؤولون هؤلاء القاصرين من حقوق إجراءات التقاضي السلمية وتعرضوا لمحاكمات جائرة والحبس الانفرادي وحتى التعذيب.

نشعر أيضاً بقلق عميق إزاء المعلومات الأخيرة عن تعذيب محمد وعلي فخراوي، أبناء الصحفي كريم فخراوي، الذي تعرض للتعذيب حتى الموت في أبريل 2011، ولا زلنا قلقين من أن الحكومة قد ألغت مرتين زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب.

ويتفاقم هذا الفشل في إشراك الإجراءات الخاصة باستمرار رفض البحرين للسماح لأعضاء من الإجراءات الخاصة بزيارة المملكة. منذ 2006، لم تسمح حكومة البحرين بأي زيارة للإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بالرغم من الطلبات القائمة للزيارة لسبع ولايات، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير.

ولذا فإننا نحث جميع الدول، بما فيها البحرين، إلى الانخراط بفعالية مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، للعمل بشكل بناء على الحالات التي تزودهم بها الإجراءات لتصحيح الانتهاكات المستمرة. كما ندعو في النهاية جميع الدول لتقديم دعوات مفتوحة لأي عضو من الإجراءات الخاصة، لبناء علاقة بناءة مع آليات هذا المجلس.

شكراً.